



مجمع العودة الفلسطيني

Palestinian Return Community (wajeb)

قسم الأبحاث والدراسات

عضوية إسرائيل في الامم المتحدة

{مناقشة علمية لعضوية "إسرائيل" في الأمم المتحدة}

إعداد الباحث : إبراهيم إسماعيل العلي

3 / أيار - مايو ٢٠١٢ م

مخطط البحث

٣	الإطار التاريخي.....
٤	الأمم المتحدة وعضوية إسرائيل.....
٤	الأمم المتحدة وشروط العضوية.....
٥	عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة.....
٥	المواقف العربية والدولية من قبول "إسرائيل" في الأمم المتحدة.....
٥	الموقف العربي.....
٥	الموقف الدولي.....
٧	عضوية "إسرائيل" في الأمم المتحدة وفق معايير ميثاق الأمم المتحدة.....
٩	النتائج.....
١٠	التوصيات.....
١١	المراجع.....
١٣	الهوامش.....

عضوية "إسرائيل" في الأمم المتحدة

الإطار التاريخي

تعرضت أرض فلسطين إلى الكثير من الغزوات والحروب، والتي كان آخرها الاحتلال الصهيوني الغاصب الذي استطاع تسويق فكرته إلى العالم بكل وسائل الإقناع التي يتبعها المسوق الجيد لفكرة آمن بها فكرس جل جهده لتحقيقها متجاهلاً حقوق الآخرين نابذاً وراءه ظهره القيم وللبادئ مقنعاً نفسه ومن يتبعه بأنه شعب الله المختار ولا يرق الآخرون إلا أن يكونوا خدماً لهم، مستشهدين على ذلك بنصوص من التوراة المزيفة والتلمود والمقولات الباطلة التي تثب حقهم في الأرض العربية كمنقولة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض وأسطورة أرض الميعاد والعودة إلى صهيون ميراث أجدادهم المحرم على أي يهودي في العالم التفريط فيه لما في ذلك من مخالفة تستوجب غضب الرب الذي وعد إبراهيم ونسله في هذه الأرض عندما خاطبه (لنسلك أعطي هذه الأرض - لك أعطيتها ولنسلك إلى الأبد) ^١.

بدأ التوغل الصهيوني في أرض فلسطين على شكل هجرات يهودية متواصلة وأخذ المعتصبون اليهود ببناء المعتصبات وتشكيل العصابات المسلحة التي مارست فيما بعد أبشع سياسات القتل والتنكيل للسيطرة على الأرض الفلسطينية بغية تنفيذ مشروعهم لإقامة كيانهم المزعوم، كما أن الذهنية التوسعية للمشروع الصهيوني جعلته لا يضع حدوداً جغرافية لدولته الهادفة إلى استيعاب جميع يهود العالم في منطقة معينة وإقامة وطن قومي لهم، فقد عبر عن ذلك تيودور هرتزل في يومياته بقوله: (كلما زاد عدد المهاجرين اتسعت رقعة الأرض)، بل ذهب بن غوريون إلى أبعد من ذلك حين وصف الجيش الإسرائيلي بأنه (خير مفسر للتوراة) ^٣، فالجيش الإسرائيلي هو من سيرسم حدود الدولة القادمة وأن ما سيتم الاستيلاء عليه في المعارك سيقى في أيديهم للمكان الذي لن يصل إليه الجيش سيكون سبباً في البكاء لأجيال ^٤.

وارتفعت وتيرة السلوك الصهيوني الداعية إلى تهجير الشعب الفلسطيني حتى اندلعت حرب ١٩٤٨ إثر إعلان قيام الكيان الصهيوني في ١٥ أيار التي انتهت باحتلال ٧٧% من أرض فلسطين، وتهجير ثمانمائة وأربعة آلاف لاجئ فلسطيني خارج فلسطين بعد ارتكاب أربع وثلاثين مجزرة وتدمير ما يقرب من أربعمائة وثمان وسبعين قرية من أصل خمسمائة وخمس وثمانين، وتهجير سكان خمسمائة وإحدى وثلاثين قرية ^٥، بالإضافة إلى حوالي ثلاثين ألفاً آخرين هجروا من قراهم إلى مناطق أخرى لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عنها، إلا أنهم لا يستطيعون الرجوع إليها؛ فالعصابات الصهيونية عمدت إلى تطبيق الفكر الصهيوني الذي ينفي علاقة الفلسطيني بأرضه ويعدّه عنصراً متحركاً يمكن إجلاؤه عنها ^٦، بأي وقت وإلى أي مكان.

أما على الصعيد الخارجي فقد تابعت الحركة الصهيونية ما بدأت من الكذب لاستمالة عطف الكثير من الأمريكيين والأوروبيين، ولا سيما بعد نجاحها في إقناع الحركة البروتستانتية القائمة على الفكر التوراتي بأن اليهود هم أهل فلسطين المرشدين على الأرض الذين سوف يجمعهم الله في فلسطين لعودة المسيح المنتظر ٧، فنجحوا بتوظيف السياسة البريطانية لمحمة مشروعهم ثم توجهوا وبخطوة عملية للاستفادة من الوجود الأوروبي في فلسطين من خلال القناصل الذين لعبوا دوراً هاماً في تقويض نظام الحكم العثماني الرسمي هناك وتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق الرغبة اليهودية في الهجرة إليها ٨.

المشروع الصهيوني كان حصيلة عدة عوامل أهمها الدعم الغربي الاستعماري الذي ظهر جلياً في الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على بعض الدول للتصويت على قرار تقسيم فلسطين بعد أن فشلت بدايةً من استصدار القرار.

الأمم المتحدة وعضوية "إسرائيل"

تزامنت التحركات الصهيونية القاهرة للشعب الفلسطيني الآمن على أرضه، مع حراك دولي يدعو لإحلال الأمن والسلام الدوليين وإقامة المجتمع الدولي المثالي الخالي من مظاهر العنف والقوة.

• الأمم المتحدة وشروط العضوية:

خرجت الأمم المتحدة إلى الوجود بعد مراحل متعددة من العمل الدولي ٩ وقد حدد ميثاقها المكون من ديباجة و ١١١ مادة المهام الأساسية لعمل هذه المؤسسة الدولية، فالمادة الأولى منه بينت مقاصدها المتمثلة بحفظ السلم والأمن الدولي وإنهاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام، وتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء وجعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة ١٠.

كما قسم الميثاق العضوية إلى عضوية أصلية تكون للدول التي شاركت في مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، والدول التي وقعت من قبل تصريح الأمم المتحدة الصادر في أول كانون الثاني/يناير سنة ١٩٤٢، وتوقع هذا الميثاق وتصدق عليه، وعضوية بالانضمام تكون مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلم، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها الميثاق، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه كما حدد الإجراءات والخطوات اللازمة لقبول عضوية الدول في "الأمم المتحدة" وذلك بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن.

• عضوية "إسرائيل" بالأمم المتحدة

شكل بروتوكول لوزان ١١ الدافع لبعض الدول التي التزمت الحياد أو الرفض لقبول "إسرائيل" في الأمم المتحدة للقبول بها خصوصاً بعد الدور الذي لعبه أنصار "إسرائيل" في نشر خبر توقيعها عليه، فالتوقيع لم يكن أكثر من خديعة "إسرائيلية" غرضها إيهام الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت تبحث في مسألة قبول عضوية "إسرائيل" بأنها تقبل بالالتزامات المترتبة عليها من قبول لقرار التقسيم (١٨١) والقرار ١٩٤ القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ١٢.

المواقف العربية والدولية من قبول "إسرائيل" في الأمم المتحدة:

تباينت المواقف تجاه طلب قبول "إسرائيل" في الأمم المتحدة بين داعم ومؤيد ورافض معارض.

• الموقف العربي من قبول "إسرائيل" في الأمم المتحدة:

رفضت الدول العربية الممثلة في الأمم المتحدة آنذاك (سورية - مصر - العراق - السعودية - لبنان - اليمن) التصويت لقبول "إسرائيل" في الأمم المتحدة وقد تجسد هذا الرفض بالموقف السوري الذي وضحه فارس الخوري مندوب سورية في الأمم المتحدة عندما عرض على جلسة مجلس الأمن المنعقد في قصر شاربو في باريس ١٧/١٢/١٩٤٨ الحجج القانونية والمستندات المانعة ١٣ لقبول "إسرائيل" في الأمم المتحدة واقترح إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية واستشارتها حول هذه الخطوة ومدى تلاؤمها مع ميثاق الأمم المتحدة والصلاحيات الممنوحة للجمعية العامة للأمم المتحدة والقرارات الدولية الصادرة بخصوص فلسطين سواء قرار التقسيم أم قرار انتهاء الانتداب، إلا أن هذا الاقتراح سقط لنيله صوتين مقابل امتناع تسعة دول عن التصويت عليه ١٤.

• الموقف الدولي من قبول "إسرائيل" في الأمم المتحدة.

في نفس الجلسة المشار إليها أعلاه في مجلس الأمن اقترح المندوب البريطاني تأجيل دراسة قبول "إسرائيل"، أما المندوب الفرنسي فقد اقترح تأجيل دراسة الموضوع لمدة شهر، إلا أن الاقتراحين لم ينالا قبولاً عند التصويت فسقطه وتم طرح طلب القبول على المجلس فرد لعدم حصوله على التأييد اللازم لذلك ١٥، إلا أن الكيان الصهيوني في شباط ١٩٤٩ عاود بعد توقيعها على اتفاق الهدنة مع مصر إرفع بذات اليوم طلباً لنيل العضوية مستغلاً خروج سورية من عضوية مجلس الأمن

ودخول مصرواستلام كوبا لرئاسة المجلس بالتوازي مع اقتراح المندوب الأمريكي لقبول طلب عضوية "إسرائيل"، فنال الطلب موافقة تسعة دول في المجلس وصدر القرار رقم ٦٩ الذي حمل توصية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بقبول عضوية "إسرائيل" ١٦ الذي ناقشته بدورها الجمعية العامة للأمم المتحدة ووافقت عليه بأكثرية ٣٧ صوت مقابل ١٢ معارض وامتناع ٩ دول عن التصويت، وعبرت عنه بقرارها رقم ٢٧٣ الذي جاء فيه إلى الجمعية العامة، إذ تأخذ علماً بالتصريح الذي تقبل به "إسرائيل" دون أي تحفظ الالتزامات الناجمة عن ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد باحترامها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة. وإذ تذكر بقراريها الصادرين في ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧ (قرار التقسيم) وفي ١١ ديسمبر/كانون الأول سنة ١٩٤٨ (قرار إعادة اللاجئين والتعويض عليهم) ، وتأخذ علماً بالتصريحات والإيضاحات التي قدمها ممثل حكومة "إسرائيل" أمام اللجنة السياسية المؤقتة، بشأن تطبيق القرارين المذكورين.... تقرر أن "إسرائيل" دولة محبة للسلام تقبل بالالتزامات الميثاق، وأهل للقيام بها ومستعدة لتنفيذها، وتقرر أن تقبل "إسرائيل" عضواً في الأمم المتحدة .

. ١٧

شكل قبول "إسرائيل" في الأمم المتحدة حادثة هي الأولى من نوعها إذ كانت الدولة الأولى التي تحوز على العضوية بشكل مشروط وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة تريغفي لي قبولها بأنه من أحداث التاريخ الملحمية ١٨ .

فقد نجحت "إسرائيل" في خديعتها قبلت عضواً في الأمم المتحدة بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية ومن دون التزام بالمسائل التي كانت واشنطن تطالب بها في بروتوكول لوزان ١٩٩٠، وتظاهر "إسرائيل" بقبول شروط الأمم المتحدة واعترافها بقرارات الشرعية الدولية لم يكن إلا وقفاً مرحلياً ومناورة لإخماد أصوات المعارضة أمام دخولها المسرح الدولي من أوسع أبوابه، ورغبة في إسباغ الشرعية الدولية على وجودها.

"إسرائيل" غيرت موقفها من قضية عودة اللاجئين على نحو جذري، ففي المذكرة التي أرسلتها إلى لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين أكدت فيها " ...أن عقارب الساعة لا تعود إلى الوراء] وأن عودة اللاجئين العرب إلى أماكنهم السابقة شيء مستحيل" .

عضوية "إسرائيل" في الأمم المتحدة وفق معايير ميثاق الأمم المتحدة:

تعد عضوية "إسرائيل" في الأمم المتحدة مشوبة بالبطلان وذلك لمخالفتها للمادة الرابعة الفقرة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على "العضوية في "الأمم المتحدة" مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه"، وعليه يجب للمتقدم لطلب العضوية توفر الشروط التالية فيه:

• أن تكون دولة:

لا تتمتع "إسرائيل" بالعناصر المكونة للدولة بالمعنى القانوني فقد حددت معاهدة مونتي فيديو ١٩٣٣ بشأن "حقوق وواجبات الدول" شروط إطلاق الدولة التابع للقانون الدولي ٢٠، الذي نص على ضرورة توفر ثلاثة عناصر أساسية هي: العنصر الديمغرافي (السكان) والعنصر الجغرافي (الإقليم) والعنصر القانوني السياسي (سلطة ذات سياسة ٢١، وإذا ما تتبعنا هذه العناصر في الحالة الصهيونية نجدها تفتقر لتلك المكونات للأسباب التالية:

الشعب:

شكلت الهجرة اليهودية إلى فلسطين الرافد الأساسي للكيان الصهيوني بالعنصر البشري لبناء مشروع الإحلاي على أرض فلسطين في محاولة منه لربط هذه الشريحة المجلوبة من أصقاع الأرض بفلسطين لتشكيل العنصر الثاني من أركان دولته المزعومة، وبالتالي فاليهود طائفة دينية اجتماعية ليسوا شعباً بالمعنى القانوني ٢٢.

الإقليم:

تعد الأراضي التي تسيطر عليها "إسرائيل" أرضاً محتلة، كما أن سيطرتها عليها جاء نتيجة استخدام القوة مخالفاً بذلك المادة (٤/٢) من ميثاق الأمم المتحدة ومخالفة بذلك مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وهما من المبادئ العامة والقواعد الآمرة في القانون الدولي ٢٣، كما كُيِّدَ للصهيوني لا يمتلك إقليماً محدداً أو ثابتاً أو محصوراً من الوجهة القانونية ٢٤.

السيادة:

لا تملك "إسرائيل" السيادة على فلسطين كون قواعد القانون الدولي تنص على أن الاحتلال لا ينقل السيادة للمحتل بل تبقى السيادة لأصحاب الأرض ٢٥.

• أن تكون محبة للسلام:

المُتبع لمسيرة الكيان الصهيوني منذ بداياته الأولى يجد نفسه على يقين أن هذا الكيان لم يكن يوماً محباً للسلام فقد بنى نفسه على أنقاض الكيان الفلسطيني الذي دأب على تقويضه منذ أن قرر اتخاذ فلسطيني بلد وطناً له، فلم يخلو عاماً أو ربما شهراً من ارتكابه للمجازر وتدميره للقرى ولعل الشواهد على ذلك كثيرة أبرزها مجزرة دير ياسين التي راح ضحيتها أكثر من ٢٥٠ شهيد بين طفل وشيخ وامرأة، بالإضافة إلى لجوئه لعمليات التطهير العرقي التي بدأها أبطال "حرب الاستقلال اليهودية" ٢٦.

• أن تتعهد بتنفيذ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وراغبة في تنفيذها:

لم تلتزم "إسرائيل" بتنفيذ التعهدات التي أبدت الاستعداد لتنفيذها خصوصاً ما جاء في بروتوكول لوزان ٢٧ من قبول بقرار التقسيم وعودة اللاجئين وملاحقة قتلة الكونت برنادوت واحترام الوضع القانوني لمدينة القدس فقد صرح بن غوريون أمام الكنيست في نهاية ١٩٤٩ أن "إسرائيل" تعتبر قرار التقسيم قراراً غير مشروع وغير موجود" كما قدمت وزارة الخارجية الإسرائيلية مذكرة إلى اللجنة الفنية المنبثقة عن لجنة التوفيق تقول فيها: "إن الساعة لا يمكن أن ترجع إلى الوراء... إن عودة أي لاجئ عربي إلى مكان إقامته الأصلية إنما هي شيء مستحيل ٢٨" وكذلك بالنسبة لقرار التقسيم فقد صرح أيضاً بن غوريون: "قبول التقسيم لا يلزمنا بأن نتنازل عن شرق الأردن، لا يستطيع أحد أن يطلب من الآخرين أن يتخلوا عن أحلامهم، سوف نقبل بحدود الدولة كما ستحدد الآن، ولكن حدود الآمال الصهيونية هي شأن الشعب اليهودي وحده، ولن يستطيع أي عامل خارجي الحد منها" وهو الأمر الذي مضى إلى تأكيده مناحيم بيغن؛ بعيد ذاك الإعلان عام ١٩٤٨ بقوله: "لمجزئة الوطن شيء غير شرعي لن نعترف به أبداً. وتوقيع المؤسسات والأفراد اتفاق التقسيم باطل، ولن يقيد الشعب اليهودي. القدس كانت وستبقى عاصمتنا إلى الأبد. أرض "إسرائيل" سوف تعود إلى شعب "إسرائيل" ٢٩.

من خلال استقراء جزئيات البحث نجد أنه من الواجب العمل على نزع الشرعية عن "إسرائيل" والدعوة إلى طرده إلى خارج المؤسسة الدولية وذلك للأسباب التالية:

١. يعد الكيلظنهيلوني كيانا غير شرعياً لأنه قام أصلاً على أرض فلسطين بموجب قرار التقسيم المشوب بالبطلان الذي لا يمكن أن يشكل صكاً حقوقياً لإنشاء وتوطيد دولة يهودية في فلسطين ولا لحصول هذه الدولة على حق السيادة على فلسطين ٣٠.

٢. تعد عضوية الكيان الصهيوني باطلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة لمخافتها المادة ٢٧ التي نصت على أن قرارات الجمعية العامة في المسائل الموضوعية (ومنها مسألة التوصية بقبول عضو جديد) تصدر بموافقة تسعة أعضاء على الأقل بشرط أن يكون من بينها أصوات الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ٣١ وهذا الشرط لم يتحقق بشأن "إسرائيل" كون بريطانيا امتنعت عن التصويت.

٣. لا تجتمع حقيقةً في "إسرائيل" العناصر المكونة للدولة التي أوجبها القانون الدولي للاعتراف بالدول من الشعب - الإقليم - السيادة للأسباب المبينة أعلاه.

٤. إن القبول المشروط "لإسرائيل" في الأمم المتحدة جاء مخالفاً للرأي الاستشاري الأول الذي صدر عن محكمة العدل الدولية عام ١٩٤٨ حيث كان أكثر قضاة محكمة العدل الدولية أن الحرية في التصويت يجب أن يمارس في حدود الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من الميثاق لأن هذه الشروط هي الوحيدة الجديرة بالاعتبار ٣٢

٥. تجاهلت الولايات المتحدة الأمريكية الحجج القانونية التي سيقى ضد أهلية "إسرائيل" لعضوية المنظمة الدولية أصوت على تفسير المادة الرابعة من الميثاق تفسيراً سياسياً محضاً يخدم هدفها في إدخال "إسرائيل" إلى الأمم المتحدة بأي ثمن ٣٣.

٦. التاريخ "الإسرائيلي" الذي كتب بالدم الفلسطيني والعربي عبر ما ارتكبه عصاباتة من مجازر وتدمير للقرى وترحيل للسكان الذي يجرمه القانون الدولي يجعل منها دولة غير محبة للسلام.

٧. لم تلتزم "إسرائيل" بتنفيذ التعهدات التي التزمت بها أمام الشرعية الدولية من قبول بقرار التقسيم وقرار عودة اللاجئين وغيرها من الالتزامات كما لم تبد رغبتها بتنفيذ ذلك مستقبلاً .

التوصيات:

١. العمل على نزع الشرعية والمطالبة ببطلان عضوية "إسرائيل" في الأمم المتحدة للمبررات القانونية السابقة ٣٤.
٢. تشكيل لجان قانونية متخصصة لمقاضاة "إسرائيل" على جرائمها ضد الشعب الفلسطيني أمام المحافل الدولية، وتفعيل القرارات العربية الداعية إلى مقاطعة "إسرائيل".
٣. العمل على استثمار القرارات الدولية الداعمة للقضية الفلسطينية والمؤيدة للحقوق العربية والمجربة لأفعال "إسرائيل" والانطلاق منها نحو إعادة تفعيل القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

١. إبراهيم العلي مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين الطبعة الأولى (طبعة خاصة) دمشق - دار واجب - ٢٠١٢ م.
٢. إحسان الهندي - مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب - الطبعة الأولى - دمشق - دار الجيل - ١٩٨٤ م.
٣. إسرائيل شاحاك حقيقة بيغن وشركائه - مقتطفات وثائقية - إعداد وتقديم محمد إسماعيل - الطبعة الأولى بيروت - ترجمة ومنشورات مجلة فلسطين المحتلة - كانون الثاني ١٩٧٩ م.
٤. ايلان با به - التطهير العرقي في فلسطين - ترجمة أحمد خليفة - الطبعة الأولى - بيروت - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - تموز ١ يوليو ٢٠٠٧ م.
٥. خالد عايد - توسيع حدود التقسيم وقيام "إسرائيل" - دراسات القضية الفلسطينية - الموسوعة الفلسطينية - الجزء السادس - القسم الثاني - الدراسات الخاصة.
٦. رضا موسى زاده - العلاقات الدولية الإيرانية - تطابق شروط قبول ميثاق الأمم المتحدة مع وضع إسرائيل - الشبكة العنكبوتية www.dermfa.ir/pdf
٧. سامر وليد الحسني - "إسرائيل" في ضوء أحكام القانون الدولي - الطبعة الأولى - دمشق - دار كنعان للدراسات والنشر ٢٠١٠ م.
٨. السيد مصطفى أحمد أبو الخير - بطلان عضوية الكيان العاصي على القانون الدولي "إسرائيل" في الأمم المتحدة - الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد) . على الشبكة العنكبوتية www.pla-monitor.org
٩. عبد الوهاب الكيالي - موسوعة السياسة - الجزء الأول - بدون رقم طبعة - بيروت لبنان - المؤسسة العربية للدراسات والنشر بدون تاريخ.
١٠. عبد الوهاب المسيري - موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية نموذج تفسيري جديد - الجزء السابع الطبعة الأولى - القاهرة - دار الشروق ١٩٩٩ م.

١١. محسن صالح - سلسلة دراسات فلسطينية (١) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية - الطبعة الأولى - مصر - مركز الإعلام العربي - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٢. محمد المجذوب - القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة - دراسات القضية الفلسطينية - الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني - الجزء السادس - الدراسات الخاصة - الطبعة الأولى - بيروت - هيئة الموسوعة الفلسطينية ١٩٩٠.
١٣. مريم عيتاني ومعين مناع - تحرير د. محسن صالح - معاناة اللاجئين الفلسطينيين - الطبعة الأولى - بيروت - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - ٢٠١٠ م.
١٤. الموسوعة الفلسطينية - القسم العام - المجلد الأول. الطبعة الأولى - دمشق - هيئة الموسوعة الفلسطينية - ١٩٨٤ م.
١٥. الموسوعة الفلسطينية - القسم العام - المجلد الرابع الطبعة الأولى - دمشق - هيئة الموسوعة الفلسطينية - ١٩٨٤ م.
١٦. ميثاق الأمم المتحدة ميثاق الأمم المتحدة - صدر بمدينة سان فرانسيسكو في يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ م.
١٧. نائلة الوعري - دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين ١٨٨٠ - ١٩١٤ م - الطبعة الأولى - رام الله - دار الشروق للنشر والطباعة - ٢٠٠٧.
١٨. هنري كتن - تقسيم فلسطين من الوجهة الحقوقية - محاضرة ألقاها المؤلف بالفرنسية في برن وجنيف وباريس في أواخر ١٩٧٠ - نقلها إلى العربية نجاه قصاب حسن - منشورات نقابة المحامين في دمشق.
١٩. الياس شوفاني - "إسرائيل" في خمسين عاما - المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس الجزء الثالث - الطبعة الأولى - دمشق - دار جفرا للدراسات والنشر - ٢٠٠٢ م.

^١ إسرائيل شاحك حقيقة بيغن وشركائه - مقتطفات وثائقية - إعداد وتقديم محمد إسماعيل - الطبعة الأولى بيروت - ترجمة ومنشورات مجلة فلسطين المحتلة - كانون الثاني ١٩٧٩ - ص ١٢٩.

^٢ عبد الوهاب المسيري - موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية - نموذج تفسيري جديد - الجزء السابع الطبعة الأولى - القاهرة - دار الشروق ١٩٩٩. ص ١٦٢.

^٣ المرجع السابق نفسه - ص ١٦٠.

^٤ خالد عايد - توسيع حدود التقسيم وقيام " إسرائيل " - دراسات القضية الفلسطينية - الموسوعة الفلسطينية - الجزء السادس - القسم الثاني - الدراسات الخاصة - ص ٥٦١.

^٥ مريم عيتاني ومعين مناع - تحرير د. محسن صالح - معاناة اللاجئين الفلسطينيين - الطبعة الأولى - بيروت - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - ٢٠١٠ م - ص ٢٢.

^٦ الياس شوفاني - " إسرائيل " في خمسين عاما - المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس الجزء الثالث - الطبعة الأولى، - دمشق - دار جفرا للدراسات والنشر - ٢٠٠٢ م - ص ١٦٠.

^٧ محسن صالح - سلسلة دراسات فلسطينية (١) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية - الطبعة الأولى - مصر - مركز الإعلام العربي - ١٤٢٤ - ٢٠٠٣ - ص ٢٦ - ٢٧.

^٨ نائلة الوعري - دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين ١٨٨٠ - ١٩١٤ م - الطبعة الأولى - رام الله - دار الشروق للنشر والطباعة - ٢٠٠٧ - ص ٣٧.

^٩ عبد الوهاب الكيالي - موسوعة السياسة - الجزء الأول - بدون تاريخ أو رقم طبعة - بيروت لبنان - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - ص ٣١٥-٣١٦. " أصدر الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل تصريح الأطلنطي ١٩٤١ جاء فيه ذكر إنشاء هيئة عالمية لحفظ السلام وتحقيق التعاون الدولي، وأطلق اسم الأمم المتحدة لأول مرة من قبل الرئيس الأمريكي روزفلت ١٩٤٢ وتأكّدت الرغبة في إنشاء الأمم المتحدة في تصريح موسكو ١٩٤٣ وفي سنة ١٩٤٤ اجتمع في (دمتوتون أوكس) بواشنطن ممثلو الاتحاد السوفياتي وبريطانيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية تم فيه سرد الأسس التي الهيئة الدولية المقترحة وأهدافها وفي مؤتمر يالطا ١٩٤٥ تقرر الدعوة إلى مؤتمر سان فرانسيسكو لوضع ميثاق لهيئة دولية على أساس الخطوط الرئيسية لمقترحات دمتوتون أوكس في الفترة بين ٢٥ نيسان حتى ٢٦ حزيران ١٩٤٥ ووجهت الدعوة إلى جميع الدول التي أعلنت الحرب على ألمانيا أو اليابان في موعد أقصاه أول آذار ١٩٤٥ وخرجت الأمم المتحدة إلى الوجود بصفة رسمية في ٢٤ تشرين الأول - أكتوبر ١٩٤٥ بعد أن وقعت على ميثاقها ٥١ دولة ".
^{١٠} ميثاق الأمم المتحدة ميثاق الأمم المتحدة - صدر بمدينة سان فرانسيسكو في يوم ٢٦ حزيران ١٩٤٥.

^{١١} الموسوعة الفلسطينية - القسم العام - المجلد الرابع الطبعة الأولى - دمشق - هيئة الموسوعة الفلسطينية - ١٩٨٤ - ص ١٩ وما بعدها، بروتوكول لوزان: اجتمعت لجنة التوفيق الدولية بوفود عربية ووفد إسرائيلي بشأن فلسطين وأصدرت «بروتوكول لوزان أكدت إسرائيل فيه التزامها القرارين (١٨١) - (١٩٤) ومن أهم نقاطه: (اتخاذ الخريطة الملحقه بقرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩/١١/٤٧ (أي قرار التقسيم) أساساً للمحادثات بشأن مستقبل

فلسطين مع بعض تعديلات إقليمية تقتضيها اعتبارات فنية، ارتداد إسرائيل إلى ما وراء حدود التقسيم، تدويل القدس، عودة اللاجئين وحققهم في التصرف بأموالهم وأمواهم وحق التعويض للذين لا يرغبون في العودة) .

^{١٢} محمد المجذوب - القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة - دراسات القضية الفلسطينية - الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني - الجزء السادس - الدراسات الخاصة - الطبعة الأولى - بيروت - هيئة الموسوعة الفلسطينية ١٩٩٠ - ص ١٥٢ .

^{١٣} تلخص النقاط التي أوردها فارس الخوري بـ: (١ - ليس ل إسرائيل حدود جغرافية معينة... ٢ - إسرائيل تدعي ممارسة سلطة واقعية على سكان إقليمها، غير أن غالبية هؤلاء السكان هي من العرب. ٣ - من مقومات الدول في القانون وجود حكومة مسؤولة وإسرائيل تدعي أن فيها حكومة مؤقتة فكيف وجدت هذه الحكومة ومن انتخبها؟ ٤ - قلة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعترفت بالحكومة الإسرائيلية المؤقتة باعتبارها سلطة واقعية. بل هناك دول كثيرة داخل مجلس الأمن لم تعترف بعد بإسرائيل فكيف يحق للأمم المتحدة قبول كيان من هذا النوع ومساواته بالدول الأعضاء ذات السيادة الكاملة. ٥ - من المناقشات المستفيضة التي جرت في الجمعية العامة واللجنة الأولى فيها نستنتج رفض كل المشاريع التي استهدفت الاعتراف بوجود دولة إسرائيل. ٦ - خلال الجلسات السابقة لمجلس الأمن أعلن هذا المجلس أنه ينتظر دراسة اللجنة الأولى في الجمعية للموضوع لكي يدلي برأيه. وجميع القرارات التي صدرت عن اللجنة لم تكن لصالح إسرائيل. ٧ - أعلن مجلس الأمن في مناسبات كثيرة أنه لا يحق لأي فريق في النزاع الحصول خلال فترة الهدنة على مكاسب سياسية عسكرية. أفلا يشكل قبول إسرائيل العضوية الأممية مكسباً سياسياً لها. ٨ - من المتفق عليه أن قرارات مجلس الأمن يجب أن تهدف إلى إقامة علاقات ودية بين الدول، فكيف ستكون ردود فعل الدول العربية والإسلامية والدول التي لم تعترف بوجود دولة إسرائيل، في حال الموافقة على قبولها عضواً في المنظمة العالمية؟ أن قبولها سيزيد الصهيونيين تعنتاً وصلباً ويعرقل مهمة لجنة التوفيق. ٩ - ما زالت إسرائيل تقوم بأعمال توسعية وتعتسفي في الأرض الفلسطينية، وقبولها بالأمم المتحدة يعني اعتراف مجلس الأمن بحق الاغتصاب والغزو. ١٠ - تدعي إسرائيل أنها تمارس سلطة كاملة في المنطقة التي تحتلها وأن العرب يشكلون أقلية في هذه المنطقة ولو افترضنا أن الادعاء صحيح فمبادئ ميثاق الأمم المتحدة تمنح مجلس الأمن في حال الموافقة على قبول إسرائيل بمكافأة الظالم والمغتصب لحقوق الغير) . انظر المرجع السابق نفسه ص ١٥١ .

^{١٤} المرجع السابق نفسه - ص ١٥١ .

^{١٥} تنص المادة ٢٤\٢ على: "قبول أية دولة من هذه الدول في عضوية "الأمم المتحدة" يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن"، يذكر أنه تم تعديل المادة ٢٣ بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من أحد عشر عضواً إلى خمسة عشر عضواً. وتنص المادة ٢٧ المعدلة على أن تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة أصوات تسعة من أعضائه (سبعة في السابق) ، وفي كافة المسائل الأخرى بموافقة أصوات تسعة من أعضائه (سبعة في السابق) يكون من بينها أصوات أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة. انظر في ميثاق الأمم المتحدة مرجع سابق.

^{١٦} الدول التسع التي أيدت طلب انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة هي (الأرجنتين - كندا - كوبا - النرويج - أوكرانيا - فرنسا - الصين - والاتحاد السوفياتي - الولايات المتحدة) ودولة معارضة مصر ودولة ممتنعة عن التصويت بريطانيا.

انظر في: محمد المجذوب - القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة الموسوعة الفلسطينية مرجع سابق - ص ١٥٢ .

^{١٧} المرجع السابق نفسه - ص ١٥٢ .

^{١٨} المرجع السابق نفسه - ص ١٠٠٣ .

^{١٩} الياس شوفاني - إسرائيل في خمسين عاماً - المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس الجزء الثالث - مرجع سابق - ص ٢١٥ .

^{٢٠} رضا موسى زاده - العلاقات الدولية الإيرانية - تطابق شروط قبول ميثاق الأمم المتحدة مع وضع إسرائيل - ص ٧٤. على الشبكة العنكبوتية www.dermfa.ir/pdf. نصت المادة ١ من المعاهدة المذكورة على ضرورة توفر شروط (سكان دائمون، ارض محددة، السيادة والقدرة على إقامة علاقات مع سائر الدول).

^{٢١} إحسان الهندي - مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب - الطبعة الأولى - دمشق - دار الجيل - ١٩٨٤ - ص ١٦٠.

^{٢٢} سامر وليد الحسيني - إسرائيل في ضوء أحكام القانون الدولي - الطبعة الأولى - دمشق - دار كتعان للدراسات والنشر - ٢٠١٠ - ص ١٣٧.

^{٢٣} السيد مصطفى أحمد أبو الخير - بطلان عضوية الكيان العاصي على القانون الدولي " " " إسرائيل " " " في الأمم المتحدة - الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد .) على الشبكة العنكبوتية www.pla-monitor.org.

^{٢٤} سامر وليد الحسيني - إسرائيل في ضوء أحكام القانون الدولي - مرجع سابق - ص ١٣٧.

^{٢٥} المرجع السابق نفسه - ص ١٢٠.

^{٢٦} ايلان با به - التطهير العرقي في فلسطين - ترجمة أحمد خليفة - الطبعة الأولى - بيروت - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - تموز \ يوليو ٢٠٠٧ - ص ١٣.

^{٢٧} الياس شوفاني - إسرائيل في خمسين عاما - المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس الجزء الثالث - مرجع سابق - ص ٢١٤.

^{٢٨} محمد المجذوب - القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة الموسوعة الفلسطينية مرجع سابق - ص ١٥٣.

^{٢٩} إبراهيم العلي مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين الطبعة الأولى (طبعة خاصة) دمشق - دار واجب - ٢٠١٢ م - ص ٤٧.

^{٣٠} هنري كتن - تقسيم فلسطين من الوجهة الحقوقية - محاضرة ألقاها المؤلف بالفرنسية في برن وجنيف وباريس في أواخر ١٩٧٠ - نقلها إلى العربية نجاة قصاب حسن - منشورات نقابة المحامين في دمشق - ص ٥٤. "يعدد الأستاذ هنري كتن الأسباب التي تجعل من قرار تقسيم فلسطين باطلاً للأسباب التالية: عدم اختصاص الأمم المتحدة ودوس سيادة الشعب الفلسطيني وخرق ميثاق عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة والامتناع عن إحقاق الحق وإساءة استعمال النفوذ وظلم التقسيم الفاضح".

^{٣١} تنص المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة على: ١. يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد. ٢. تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه. ٣. تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة ٣ من المادة ٥٢ يتمتع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت، انظر في ميثاق الأمم المتحدة - مرجع سابق.

^{٣٢} هنري كتن - تقسيم فلسطين من الوجهة الحقوقية - مرجع سابق - ص ١٧-١٨.

^{٣٣} الموسوعة الفلسطينية - القسم العام - المجلد الأول. الطبعة الأولى - دمشق - هيئة الموسوعة الفلسطينية - ١٩٨٤ - ص ٢٤٠.

^{٣٤} تنص المادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة على: "إذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة" في انتهاك مبادئ الميثاق جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناء على توصية مجلس الأمن".